تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الخميس

التاريخ: 10 يوليو 2025

ALAYAM
الأيام
ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13242

لانعدام الفحص الفني للسلع المشكوك في فسادها

محامية صاحب الشركتين التجاريتين تتمسك بالبراءة

تمسّكت المحامية رباب العريض بطلب براءة صاحب شركتين تجاريتين وشقيقه و20 متهمًا آسيويًا بواقعة حيازة مواد غذائية فاسدة منتهية الصلاحية، وتداولها وتسويقها بعد تعديل وتغيير تواريخ صلاحيتها، وأكدت أن أوراق الدعوى خلت من أخذ عينات وفحصها في القضية، لإثبات ما إذا كانت مغشوشة أو فاسدة من عدمه، وما إذا كانت ضارة بالإنسان أو الحيوان، حيث لم يتم أخذ أي عينات من السلع المضبوطة، ولم يتم إخضاعها لأي فحص أو تحليل يثبت فساد السلع أو غشها أو عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وهو ما تنتفي معه أركان الجريمة برمتها.

وقد مثل المتهم الثاني مع 20 آسيويًا، في جلسة المحكمة أمس، فيما لم يحضر المتهم الأول، وحددت المحكمة جلسة 22 يوليو الجاري، لرد النيابة العامة على ما قدّمه محامو المتهمين الشقيقين والشركتين، ودفعت المحامية بانتفاء مسؤولية المتهم الأول عن الإدارة الفعلية للمخازن، وأكدت أنه لم يكن مسؤولًا عن الإدارة الفعلية للمخازن التي ضُبطت فيها البضائع المشكوك في أنها مغشوشة أو فاسدة.

وأضافت العريض بأن دور موكلها المتهم الأول كمدير للشركة يتمثل في إبرام صفقات الشركة وتوقيع العقود، بينما يتولى آخر إدارة المخزن ومتابعة السلع وتفنيدها، ومن ثم فإن المتهم الأول ليس مسؤولًا عن المخزن، عملًا بمبدأ شخصية العقوبة، ولكون القانون أكد أن المسؤولية تقع على عاتق من يتولى الإدارة الفعلية، وليس مدير الشركة أو رئيس مجلس إدارتها.

وذكرت في دفاعها بانعدام الجريمة فيما يتعلق بتخزين مواد منتهية الصلاحية، لكون «أن القاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص»، مؤكدة أن القانون لم يُجرّم مجرد تخزين البضائع منتهية الصلاحية أو المغشوشة، وإنما تقوم الجريمة في حال عرضها للبيع أو التداول، وأوضحت أن المواد أو السلع المشكوك في أنها مغشوشة أو فاسدة، تم ضبطها داخل مخازن الشركة، وهي مسجلة في سجلات الشركة على أنها خسائر بانتظار إتلافها، وليست معروضة للبيع للجمهور، ومن ثم تنعدم الجريمة المنسوبة إلى المتهم

المحامية رباب العريض

ودفعت العريض بانتفاء جريمة مزاولة نشاط غير مرخص به، وقالت إن الشركتين المتهمتين تمتلكان ترخيصًا ساريًا لمزاولة أنشطة التعبئة، وتقدمت وكيلة المتهم بنسخة من شهادة الترخيص بالنشاط، وأن الاتهام بمزاولة نشاط غير وارد في شهادة التسجيل الصحية لا سند له، وهو منتفٍ تمامًا. كما دفعت بانتفاء أركان جريمة تداول مواد غذائية غير صالحة أو مغشوشة، إذ أكدت أن مفهوم «التداول» قانونًا يستلزم العرض والبيع والشراء الفعلي للسلعة، وهو ما لم يتحقق، إذ إن السلع المضبوطة في المخازن ليست معروضة للتداول.

ودفعت العريض بانتفاء أركان الجريمة، ومخالفة الإجراءات القانونية، وأفادت أن المادتين (17) و(18) من اللائحة التنفيذية للقانون، أوجبتا على مأمور الضبط القضائي أخذ عينات من السلع المشكوك في أنها مغشوشة أو فاسدة، وأن يتم إرسالها للفحص والتحليل، لإثبات ما إذا كانت مغشوشة أو فاسدة من عدمه، وما إذا كانت ضارة بالإنسان أو الحيوان، وهو ما خلت منه أوراق الدعوى، حيث لم يتم أخذ أي عينات من السلع المضبوطة، ولم يتم إخضاعها لأي فحص أو تحليل يثبت فساد السلع أو غشها أو عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وهو ما تنتفي معه أركان الجريمة برمتها.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود بلاغ إلى النيابة العامة من مركز شرطة الخميس بمديرية شرطة المحافظة الشمالية، يتقدم عامل بشكوى ذكر فيها أنه حضر إلى المملكة مؤخرًا والتحق بالعمل في أحد المخازن بإحدى الشركات، حيث أُجبر على تغيير تواريخ انتهاء صلاحية مواد غذائية منتهية الصلاحية، عن طريق استبدال التواريخ الأصلية بأخرى جديدة تفيد صلاحية السلع على خلاف الحقيقة، وذلك باستخدام عدة وسائل، منها إزالة التواريخ الأصلية ووضع أخرى جديدة، وباستبدال الملصقات التي تحمل التواريخ المنتهية بأخرى تحمل تواريخ جديدة، وقد رفض الاستمرار بالعمل على ذلك النحو، وسجل مقطعًا مصورًا لوقائع تغيير تواريخ الصلاحية، ومن ثم تقدم ببلاغه، وعلى إثر ذلك باشرت وزارة الصناعة والتجارة إجراءاتها، وأصدرت قرارًا بإغلاق المستودع والمحال التجارية المخالفة التابعة للشركة.

وقد بادر فريق من أعضاء النيابة بالانتقال فور تلقيها البلاغ إلى مستودع الشركة، وقاموا بمعاينته، واستجوبت النيابة 29 متهمًا من الملاك والمسؤولين والعاملين بالشركة، وأمرت بحبسهم جميعًا احتياطيًا على ذمة التحقيق، كما أمرت بالتحفظ على المستودع بما فيه من المواد الغذائية وجميع المحال التجارية الخاصة بالمواد الغذائية التابعة للشركة، وكلّفت المختصين بوزارة الصناعة والتجارة بجردها وتحديد السلع الغذائية منتهية الصلاحية، وباتخاذ ما يلزم لضبط أي سلع منتهية الصلاحية متداولة في الأسواق.

وقد أسفر الجرد عن ضبط أكثر من 14 ألف منتج غذائي منتهي الصلاحية، بالإضافة إلى مواد كيميائية تُستخدم لإزالة تواريخ الصلاحية الأصلية، كما ضُبطت منتجات غذائية، موردة من قبل الشركة محل الواقعة، تم تغيير تواريخ صلاحيتها، معروضةً للبيع في عدد من الأسواق التجارية.

وندبت النيابة خبير التزوير بإدارة الأدلة المادية لفحص عينات من المنتجات الغذائية المضبوطة، والذي خلص تقريره إلى تغيير تواريخ انتهاء صلاحية المنتجات الغذائية محل الفحص، عن طريق إزالة التواريخ الأصلية ووضع أخرى جديدة، وباستبدال الملصقات التي تحمل التواريخ المنتهية بأخرى تحمل تواريخ جديدة، كما استمعت النيابة لشهود الواقعة، وطلبت تحريات الشرطة التي أكدت صحة الواقعة.

P 12
Link

«الهلال الأحمر» ينظّم ورشة تدريب صحية لمتطوعيه

نظمت لجنة التوعية الصحية بجمعية الهلال الأحمر البحريني ورشة تدريب لمتطوعي الهلال لقياس ضغط الدم والسكري. وذلك بهدف تمكين وبناء قدرات المتطوعين للاستجابة في حملات التوعية الصحية بداء السكري وضغط الدم، ولرعاية أنفسهم وذويهم. قام بتيسير هذا التدريب كل من الدكتورة ماجدة بيومي، والدكتورة زهور رشوان من لجنة التوعية الصحية.

وأثنى المتطوعين على التدريب لما له من أهمية وفائدة تعود عليهم لتعزيز مهارات التواصل والتوعية الصحية في الحالات الطبيعية وحالات الارتفاع أو الانخفاض لكل من السكري وضغط الدم.

P 14
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6113

*كاتبة بحرينية

* د.سيد محمود القلاف

احتكار الأدوية.. نعمة أم نقمة (2)

تمنح براءات الاختراع شركات الأدوية حقوقًا حصرية لتصنيع وتسويق وبيع الأدويـة الجديـدة لفتـرة تصل إلـى 20 عامًا، وقـد تختلف بين الدول وحسـب الأدويـة، وتُظهـر براءات اختـراع الأدوية تناقضًـا صارخًا بين حمايـة الابتكار وضمان الحق في الصحة للجميع، وبينما تُبرر الشـركات الاحتكار بدعم الابتكار، تشـير دراسات إلى تراجع الأدوية "المنقذة للحياة" مقابل زيادة التعديلات الثانوية على أدوية موجودة بهدف إطالة فترات احتكارها، ولا يخفى أن لكل مسـألة إيجابيات وسـلبيات، وسـنقوم هنا بمناقشتها فيما يخص "براءات اختراع الأدوية".

إيجابيات براءات اختراع الأدوية:

تغطيـة تكاليف البحث والتطويـر: يعد تطوير دواء جديد أمرًا مكلفًا للغاية ويسـتغرق وقتًـا طويلًا وينطوي على مخاطر كبيرة، وغالبًا ما يتطلب مليارات الدولارات وفترات طويلة من الزمن مع ارتفاع معدلات فشل تلك العملية، وتوفر براءات الاختراع لشركات الأدوية ضمانًا بأنه إذا نجح دواؤها، فسـتكون لديها فترة حصرية في السوق لاسترداد استثماراتها الضخمة في البحث والتطوير وتحقيق الأرباح. بدون هذا الحافز، قد تكون الشـركات أقل اسـتعدادًا للقيام بمثل هذه الأبحاث عاليـة المخاطر، خصوصا للأمراض المعقدة أو النادرة.

تمويل وتحفيز الابتكار المسـتقبلي: تتيح الإيـرادات المتولدة خلال فترة حماية براءة الاختـراع للشـركات اسـتثمار هـذه الأربـاح في مزيـد من البحـث والتطويـر، ما يغذي اكتشاف وتطوير الجيل التالي من الأدوية.

الحمايـة ضد المنافسـة: تحمي براءات الاختراع شـركات الأدوية من قيام المنافسـين بنسـخ اختراعهـم على الفـور، ما يحميهم مـن "المتطفليـن" الذين لم يتحملـوا تكاليف البحـث والتطويـر، وهذا يضمن أن يتمكن المبتكر من الاسـتفادة من اكتشـافه. (المقال كاملًا في الموقع الإلكتروني).

أكاديمي وعضو مؤسس بجمعية الصيادلة البحرينية

P 9
Link

تعكس حرص القيادة على تطوير القطاعين العام والخاص

"أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة" تثمن مبادرة "تمكين" لدعم 750 بحرينيا بالقطاع الصحي

أحمد السلوم

د. حسين المير

د. محمد العنزور

ثمنت جمعية أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة، إطلاق صندوق العمل "تمكين" لحزمة جديدة من المبادرات النوعية الموجهة لتطوير الكوادر الوطنية في القطاع الصحي، التي تأتي تنفيذا لتوجيهات كريمة من وزير ديوان رئيس مجلس الـوزراء رئيس مجلس إدارة "تمكين" سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وبالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة.

وأكد مجلس إدارة الجمعية أن الحزمة التي تستهدف تأهيل 750 بحرينيا في مختلف المهن الصحية، تمثل خطوة استراتيجية لتوطين الكفاءات وسد الفراغات بكوادر وطنية مؤهلة، إذ وصف رئيس الجمعية د. حسين المير، المبادرة بأنها تعكس حرص القيادة على تمكين الكوادر البحرينية وتطوير القطاعين العام والخاص، فيما أشار الأمين العالي أحمد السلوم إلى أهمية استثمار هذا الزخم بعد اعتماد المجلس البحريني للتخصصات الصحية، داعيا إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات الخاصة، وبدوره شدد أمين السر العام محمد العنزور على ضرورة تفاعل المستشفيات والمراكز الخاصة مع هذه المبادرات، واستثمارها في تأهيل وتوظيف الكوادر الوطنية.

وختمت الجمعية بيانها بتقديم الشكر للجهات الحكومية المعنية، مؤكدة أن هذه الجهود المتكاملة كفيلة بتحقيق الأهداف التنموية في القطاع الصحي.

P 19
Link